

Distr.
GENERAL

S/RES/950 (1994)
21 October 1994

مجلس الأمن

القرار ٩٥٠ (١٩٩٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٣٤٤٢ المعقودة
في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و ٨١٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٨٥٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ٩١١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤،

وقد نظر في تقارير الأمين العام المؤرخة ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/588) و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (S/1994/760) و ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ (S/1994/1006) و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1167) عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا،

وإذ يشيد بالدور الإيجابي الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا فيما تبذله من جهود متواصلة لإعادة إحلال السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا،

وإذ يشيد أيضا بالمبادرة التي قام بها رئيس غانا، بصفته الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، من أجل تنشيط عملية السلم وإيجاد حل دائم للنزاع،

وإذ يشير إلى التوصيات الصادرة عن المؤتمر الوطني الليبيري وإذ يشدد على الأهمية التي يعلقها على تدعيم سلطة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا في إدارة شؤون البلاد،

وإذ يثني على الدول الإفريقية التي ساهمت بقوات في الفريق المعني برصد وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وعلى الدول الأعضاء التي ساهمت في الصندوق الاستئماني أو قدمت أشكالاً أخرى من المساعدة دعماً للفريق،

وإذ يثني أيضاً على الفريق المعني برصد وقف إطلاق النار لدوره في إخماد محاولة للقيام بانقلاب ضد الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا في مونروفا،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد لانتهيار وقف إطلاق النار، والتدهور الحاد في حالة الأمن، وما لذلك من أثر على السكان المدنيين في ليبيريا، وبصفة خاصة في المناطق الريفية، وعلى قدرة الوكالات الإنسانية على توفير الإغاثة الطارئة،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء المستوى الذي بلغته الحرب بين الفصائل والحرب الإثنية المستعرة الآن في جزء كبير من ليبيريا،

وإذ يشدد على الأهمية التي يعلقها على تحقيق وقف فعال لإطلاق النار كشرط ضروري مسبق لإحراز تقدم في عملية السلم وإجراء انتخابات وطنية،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وباعتزامه إيفاد بعثة رفيعة المستوى للتشاور مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بشأن أفضل السبل لاستمرار المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في عملية السلم في ليبيريا؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛

٣ - يسلم بأن الظروف على أرض الواقع هي التي سوغت قرار الأمين العام القاضي بتخفيض قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، ويرى أن أي قرار بالعودة به إلى المستوى المأذون به سيتوقف على ما يراه مجلس الأمن بشأن تقرير لاحق يقدمه الأمين العام يفيده بحدوث تحسن حقيقي في الحالة على أرض الواقع، ولا سيما حالة الأمن؛

٤ - يدعو جميع الفصائل في ليبيريا إلى وقف الأعمال العدائية فوراً والاتفاق على جدول زمني لفض اشتباك القوات ونزع سلاحها وتسريحها؛

٥ - يدعو كذلك الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا وجميع أبناء ليبيريا إلى السعي إلى التوصل إلى اتفاق سياسي ومصالحة وطنية والعمل مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومع الممثل الخاص للأمين العام من أجل التوصل إلى تسوية دائمة؛

٦ - يطلب مرة أخرى إلى جميع الدول التقيد والالتزام بدقة بالخطر العام الكامل المفروض بالقرار ٧٨٨ (١٩٩٢) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على جميع توريدات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا،

٧ - يدين قتل المدنيين الواسع النطاق والانتهاكات الأخرى للقانون الإنساني الدولي من جانب الفصائل في ليبيريا واحتجاز وإساءة معاملة مراقبي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وجنود الفريق المعني

برصد وقف إطلاق النار والعاملين في الإغاثة الإنسانية والموظفين الدوليين الآخرين ويطالب جميع الفصائل بالالتقيد بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة.

٨ - يطالب جميع الفصائل في ليبيريا بأن تحترم بدقة مركز أفراد الفريق المعني برصد وقف إطلاق النار وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وموظفي المنظمات الدولية الأخرى ووكالات الإغاثة الإنسانية العاملة في ليبيريا، وأن تمتنع عن أي عمل من أعمال العنف وإساءة المعاملة أو الترويع ضد هؤلاء الموظفين وأن تعيد فورا المعدات التي استولت عليها منهم؛

٩ - يحث الدول الأعضاء على توفير الدعم لعملية السلم في ليبيريا عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا، من أجل تمكين الفريق المعني برصد وقف إطلاق النار من الاضطلاع بولايته؛

١٠ - يُشيد بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية لتوفير المساعدة الإنسانية الطارئة، بما في ذلك تقديم المساعدة الى اللاجئين الليبريين في البلدان المجاورة، ويدعو جميع الفصائل في ليبيريا الى التعاون التام في تهيئة الظروف اللازمة لإيصال المساعدة الإنسانية الى جميع المحتاجين في ليبيريا؛

١١ - يطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريراً الى مجلس الأمن قبل نهاية فترة الولاية الحالية بوقت كاف، مشفوعاً بتوصيات عن الدور المقبل لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وذلك في ضوء ما يطرأ من تطورات في عملية السلم وفي الحالة على أرض الواقع، وتوصيات البعثة الرفيعة المستوى التي يوفدها؛

١٢ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

— — — — —